



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

واقع الاقتصاد اللبناني وآفاق المستقبل

د. علي محمود شكر



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

واقع الاقتصاد اللبناني وآفاق المستقبل

د. علي محمود شكر *

على أعتاب الاحتفال بمرور مئة عام على إنشاء دولة لبنان الكبير، بات لبنان مجتمعاً يعيش انخياراً اقتصادياً شاملاً، حيث يسوده الفقر، والبطالة، والفساد، والزبائنية، والاستزلام. ونظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية، خرج اللبنانيون يوم السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر عام 2019 في حركة احتجاجية عامّة تنبئ عن حجم الانخيار. فكانت ثورة تولّدت عن إرهابات لبنان 1920 الذي حمل في طياته بذور انخياره عبر عقود من الزمن شهدت ثورات عديدة غير تغييرية. تلك الثورات كانت محكومة بقوالب العصبية الطائفية. وتعبّر عن انقسام عمودي حيناً، وأفقي أحياناً، لكنّها في كلا الحالتين لم تخرج عن بنية 1920. كان اللبنانيون خلالها يتصادمون فيما بينهم، مرّة على شكل ثورة، ومرّة بطريقة الحرب. ومرّات كثيرة يتصارعون من دون تقاثل. لكن في جميع تلك الحالات كان الولاء لزعيم الطائفة هو الذي يدير دفة العلاقة، ويحدّد مسارها، فينقلها من الطابع السلمي إلى حدّ المواجهة والقتال. يقتل اللبنانيون بعضهم بعضاً، ويدير الزعماء الحرب. يتصالح الزعماء ويعودون إلى تقاسم البلاد حصصاً بينهم باسم الطوائف.

قبل العام 2019 كانت الانقسامات المرتبطة بالنسيج الاجتماعي التاريخي (الطائفي) هي التي تحكم مسار تطوّر النظام السياسي بمراحله السلمية والعنيفة. وبالتالي كانت طبيعة التطوّر تنطلق من البعد العصبي الطائفي. وعليه تأسّست وتمأسست بنية النظام التي نجم عنها انقسامات على قيام الدولة، ومن ثمّ انقسامات بعد قيام الدولة.

أدى العامل الاقتصادي دوراً مفصلياً في التحوّل السياسي لبنان. وانطلاقاً من هذا تتّضح لنا طبيعة العامل الاقتصادي المرتبط بالنمط الاجتماعي وأهميته، والذي أحدث تبديلاً جوهرياً في البنية السياسية. إذ لم تقم الدولة الفعلية التي تركز على المؤسسات التي تخلق الانتماء إلى الجماعة الأوسع خارج جماعة الطائفة.

الحقبة الوحيدة التي جرت خلالها محاولة بناء أسس دولة فعلية كانت فترة حكم الرئيس فؤاد شهاب من العام 1958 حتى العام 1964 حين أنشأ المؤسسات التي ترعى اللبنانيين بصفتهم

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

مواطنين ينتمون إلى دولة ترعى شؤونهم، وليس إلى جماعات دينية فقط تؤمن لبعضهم الحماية من بعضهم الآخر.

فكان إنشاء:

- "مجلس الخدمة المدنية": وهو المؤسسة التي يتم من خلالها اختيار الموظفين في القطاع العام على أساس الكفاءة.
- "ديوان المحاسبة": كمؤسسة رقابية
- "التفتيش المركزي": الذي يعنى بالرقابة والتفتيش.
- "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي": وهو مؤسسة تحقق التأمين الصحي للموظفين في القطاعين العام والخاص، كما تقدم لهم تعويضات بعد نهاية خدماتهم في الوظيفة.

وهذه المؤسسات كان الهدف منها تمثين الانتماء العام وإضعاف الانتماء الخاص المرتبط بالطوائف، وتأمين الاستقرار الاقتصادي. وهي وإن نجحت في تأمين مسار اجتماعي مؤسسي صحي، إلا أنها لم تشكل سداً منيعاً في وجه الموجات الطائفية التي بقيت أقوى من كلّ البناءات التي شيدت سواء قبل نشأة الدولة، أو حتى بعد قيامها.

من هنا يمكننا فهم كيف استنزفت الدولة وأوصلت إلى حافة الافلاس. ولم يعد في مقدور الطائفة أن تؤمن للفرد متطلبات حياته في ظل غياب الخدمات الأساسية للبنى التحتية التي يحتاجها في حياته اليومية.

وبسبب تضارب المصالح، والاختلافات على تقاسم المغام، بات اللبناني بلا كهرباء، وتكدست النفايات أكوماً في الشوارع والمناطق. الخدمات الأساسية باتت غير مؤمنة، فلا قطاع نقل مشتركاً، وزحمت سير سادت في جميع الأوقات.

لقد أضحت حياة اللبناني مليئة بالمصاعب، إضافة إلى تراكم الدين العام الذي وصل إلى 91 مليار دولار نهاية عام 2019، وفي تقرير لجمعية المصارف في نفس الفترة يبين أن الصادرات تراوحت بين 2,08

و3,7 مليار دولار، في حين بلغت الواردات 19,1 مليار دولار أي بعجز تجاري بلغ 16,1 مليار دولار¹، وهذا يظهر تغيّر الواقع الاقتصادي، وترديّه نحو الأسوأ. وأخذت نسب البطالة تزداد، والهجرة صارت سمة المرحلة.

تراكمت هذه الظروف بتراكم التحريض والتجيش الطائفيين اللذين كانا يهدفان إلى الإمساك بالناس من خلال الطوق الديني/ التعصبي. ووصل الناس منهكين إلى حال من اليأس وفقدان الأمل. بعد باتت الوظيفة بعيدة المنال، والتعليم يحتاج إلى بركة زعيم الطائفة، والطبابة تحتم التذلّل عند أحزاب الطوائف؛ وبذلك فإنّ مقوّمات الحياة اليومية قد فقدت كلياً.

تصاعد الفساد بوتيرة كبيرة، والقيمون على السلطة لا يبادرون إلى إنتاج رؤى وخطط تحسّن من الأوضاع في البلاد. وإذا كانت هناك محاولات فإنّه لم يكتب لها الاستمرار والنجاح على أيدي رجال دولة نزيهين. فتحوّلت مقدّرات البلاد إلى فريسة تكاثر ذوو السلطة والنفوذ عليها، راحت الدولة تتآكل وتضعف، ولم تعد قادرة على القيام بدورها من خلال مؤسّساتها وإدارتها التي تحوّلت إلى مؤسّسات خدمات ومنافع خاصّة باسم الجماعة والطائفة والمنطقة؛ وبهذا الإلصاق ربط الزعيم أبناء جماعته بالدولة من خلال شخصه وحده.

لقد نجح الزعماء في الإمساك بطوائفهم وجماعاتهم من خلال هذا المسار الطائفي. وفي الوقت نفسه راحوا يتقاسمون المشاريع في البلاد بالطريقة نفسها، وعلى قاعدة الحصص التي توزّع على الطوائف وحدها حتى يكتب النجاح لأي مشروع.

وعلى أساس البنيان الطائفي في المسار السياسي تبلور البنيان الاقتصادي، فمع تمكّن القادة من إحكام قبضتهم على مؤسّسات الدولة بجميع مجالاتها الإداريّة والتشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة والأمنيّة، ومع تمكّنهم من الإمساك بقيادة طوائفهم التي كانت لا تزال تعيش مزاج الحرب وتبعاتها التي أنهكت قواها تنامى المسار الاقتصادي الذي طوّع الدولة بنحو كليّ. وجعل منها مساحةً رحبةً للاستثمار الخاص على حساب الصالح العام.

وهكذا وصلنا إلى مرحلة تأكل الدولة حيث تمّ قضم المساحات الاقتصادية التي يمكن للدولة استثمارها، وتحويلها لفائدة قادة الطوائف ومن يدور في فلكتهم إن مباشرة أو بشكل غير مباشر، وقضم المساحات السياسية لتحويلها من نطاق عام إلى مجالات خاصّة بالأحزاب والقيادات، وقضم

1. عبد الحافظ الصاوي، هكذا سقط لبنان في أزمة الديون.. فماذا عن الحل، الجزيرة نت ، 9/3/2020.

الوظائف الإدارية عبر إعطائها لأشخاص مؤهلهم الأساس هو الانتماء الطائفي، وقضم المساحات الأمنية وتلزييمها لجماعات القائد الطائفي؛ وبذلك أحاط القادة الطائفيون بمساحات الدولة كافة، وجعلوها تحت سيطرتهم.

تقاسمت القيادات السياسيّة للطوائف النطاق الاقتصادي للدولة، ويتجلى دور تقاسم الدولة من خلال حديث رئيس مجلس الخدمة المدنية منذر الخطيب في مقدّمة تقريره - وهي إحدى أبرز مؤسسات الدولة التي تشكّل ضماناً لوصول الشخص الكفوء لتوّلي الوظيفة - حيث اعتبر أنّ ضعف إنتاجية القطاع العام، وانتشار ظاهرة الفساد ناتجاً عن علل مزمنة أوّلها فقدان المواطنة واستشراء التعلّق بالطائفيّة والمذهبية والإقليمية لاعتبارها مدخلاً لكسب السلطة والنفوذ وتوّلي المراكز الإدارية العليا دون اعتماد مبادئ الجدارة والكفاية والاستحقاق؛ ما أدّى إلى إضعاف الإدارة في لبنان. وجعل القطاع العام ملاذاً جذّاباً للكسب السريع ولامتصاص المال العام. "يفيد احصاء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن خروج 21 الفاً و450 أجنبياً من سوق العمل، في حين تباطأت حركة التوظيف في العام 2020 بنسبة 71 %، ... خسرت الرواتب أكثر من 80 % من قيمتها، وتقول المديرية العامة لوزارة العمل أنّ وزارتها لاحظت ارتفاعاً بمعدل الشركات التي تقدّمت بطلبات تشاور لإنهاء عقود عمالها... ويقول الباحث في المؤسسة الدولة للمعلومات محمد شمس الدين أنّ 95% من القوى العاملة يتقاضون رواتبهم بالعملة الوطنية ... علاوة على عودة حوالي 200 الف عامل لبناني يعملون في الخارج بعد أن فقدوا وظائفهم"².

وأغلقت نحو 15 الف مؤسسة أبوابها من مختلف القطاعات، إضافة إلى أن عدداً كبيراً من المؤسسات التي استمرت بعملها عمدت إلى تخفيض رواتب موظفيها بنسبو تتراوح بين 20 و80%³

وبيّن ذلك أنّ أكلة الدولة تمكّنوا من قضم بنياها الاقتصادي حتّى وصلنا إلى مستوى بيع الوظيفة العامّة. فأكل الدولة على هذا الصعيد هو على مستويات عدّة أبرزها:

المستوى الأوّل هو تحكّم قادة الطوائف السياسيين في الوظيفة، والتعاطي معها على أساس أنّها ملك لهم يعيّنون الموظّف ويقومون بنقله أو طرده بحسب ما يدين لهم، ويؤمن لهم مصالحهم.

2. عفيف دياب، ارتفاع البطالة واقفال الشركات وتدهور القدرة الشرائية .. لبنان أمام كارثة اجتماعية، موقع الجزيرة نت ، 22/7/2020،

3. موقا العين الإخبارية، لبتان يقترّب من لقب بلد المليون عاطل، تاريخ الدول 14/5/2021.

والمستوى الثاني هو عندما يمكن الزعماء أتباعهم من الإدارات فإنه يتم استغلال هذه الإدارة لتحقيق المكاسب الخاصة وأحياناً بطرق غير قانونية.

أما المستوى الثالث فيكون من خلال تمرير الصفقات الخاضعة لعمل هذه الإدارات، وتلزيماً لشركات الزعماء وجماعاتهم، والتي من خلالها يتم إهدار المال العام.

كشفت دراسة أعدتها الاسكوا عن تضاعف نسبة الفقراء في لبنان ووصلت على 55% عام 2020 بعد أن كانت 28% عام 2019، وارتفعت نسبة الذين يعانون من فقر مدقع من 8% إلى 23% في المدة نفسها. وارتفعت جرائم السرقة بنسبة 58,5% في الفترة عينها.⁴

أدى قضم الاقتصاد اللبناني إلى تحويل لبنان واللبنانيين إلى مرتين مالياً واقتصادياً. وكان نتيجة هذا الارتقان حصول ثورة 17 تشرين الأول عام 2019 بعد أن وصلت إلى مرحلة بات معها الاقتصاد اللبناني يتناقض مع واقع الحياة العامة، وهذا من شأنه أن يتطلب إجراء إصلاح جذري يتماشى مع ما يشهده العالم المعاصر من تغييرات جذرية. وإنّ التقهقر الذي عرفه الاقتصاد اللبناني نجم عن تبدل معطيات عديدة من بينها:

- الفساد الكبير الذي طاله.
- مشروع الإعمار الذي أطلق بعد انتهاء الحرب كان من خلال اللجوء إلى القطاع الخاص لتنفيذ بعض المشاريع الكبرى، ومن بينها مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري.
- استثمار الهاتف الخليوي قبل توفير الشروط الضامنة لنجاحه من قوانين تحمي حقوق المواطن، ومنع الاحتكار، وتوفير المنافسة.
- كانت الرؤية تقوم على الاستدانة من دون وضع رؤية اقتصادية.
- قيادة زعماء الطوائف السياسيون للقطاع الاقتصادي، وتطويع - بالتشارك والتقاسم فيما بينهم - القطاع العام لصالح القطاع الخاص.
- تنظيم مشاريع إعادة الإعمار، وإنشاء البنية التحتية، والإنفاق في مجالات الكهرباء والنفائات والماء بمبالغ طائلة.

4. عامر شيباني، ارتفاع مقلق لنسبة الجرائم في لبنان ... هذه أسبابها، موقع Beirut today، تاريخ الدخول 11/5/2021.

- غياب الخدمات الموازية للإنفاق الكبير.

انعكست هذه الأوضاع خلال السنوات الأخيرة على الواقع اللبناني، وبالرغم من استمرار سير الحياة اليومية فإنّ طبيعة الحياة أضحت بلا أفق، وبلا أمل. وبات اللبناني يخشى أن يتعلّم في الجامعة ولا يحظى بفرصة عمل. ويخشى إن هو ظلّ بلا علم ألا يكون في مقدوره تحصيل قوته اليومي. ويخشى أن يبقى في لبنان فلا يكون بإمكانه تحسين مستوى معيشته. ويخشى أن يسافر فتسدّ في وجهه الآفاق. وهذا كلّ في ظلّ حياة يومية تفتقد أبسط مقوّمات العيش.

هذا الواقع تزامن مع متغيّرات خارجيّة في ما يمكن أن نسمّيه المجالات الحيويّة التي كانت ملاذاً لهجرة اللبناني. ونخصّ بالذكر هنا أفريقيا وبلدان الخليج العربي، حيث كانت ملجأ لمن لا يريد الخضوع. لقد تبدّلت الأوضاع في أفريقيا، وبسبب العديد من العوامل لم تعد هجرة اللبنانيين إلى بلدانها أمراً متيسّراً كما كانت من قبل، وأنّ بلدانها صارت تشكّل حالة من عدم الاستقرار، واللجوء إليها بات مغامرة غير مضمونة النتائج.

أمّا في ما يخصّ بلدان الخليج العربي، فقد شهدت دوله تعيّنات تكاد تكون بنيويّة، وبات السفر إلى بلدانه أكثر صعوبة بالنسبة إلى اللبنانيين. ولم يعد الاستقرار فيه أمراً مضموناً، إذ إنّ إمكانية ترحيل اللبناني من بلدان الخليج باتت كبيرة.

انطلاقاً من هذا الواقع، فإنّ المشهد الراهن والمستقبلي بيدوان سلبيان في ظل غياب أي خطة اقتصادية متكاملة.

كل ذلك يدفعنا إلى استنتاج أن مستقبل المشهد الاقتصادي في لبنان سلبى وينذر بالاتي :

- استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية .
- ستعمد المزيد من المؤسسات الاقتصادية والتجارية إلى الاغلاق.
- ذهاب معظم من تبقى من المؤسسات إلى تخفيض عدد العمال والرواتب مما سيزيد حدة من الأزمة.
- ارتفاع نسبة البطالة والفقر مما سيسهم في تردي الأوضاع الأمنية .

- وفي ضوء ما تقدم لا يبدو أن هناك أفق قريب للحل السياسي والاقتصادي مما سينعكس حتماً على المجتمع بمزيد من الضعف والتفكك. ما يلزم مؤسسات صنع القرار البحث سريعاً عن آفاق للخروج من الأزمة والاستفادة من رأس المال البشري بما يخدم أعمال التنمية المستدامة في البلاد؛ للتخفيف من الأعباء السلبية لمستقبل الاقتصاد اللبناني المشار إليها في هذه الورقة، التي لا يفوتها أن تقدم توصيتها للدول ذات الاقتصادات المماثلة بالعمل على تقويتها وتعزيز حوكمة مؤسساتها بما يضمن (ولو بالحد الأدنى) الحفاظ على سعر صرف عملتها الوطنية ومنعها من التراجع.